أول الكلام

حرية تداول المعلومات

فى الوقت الذى تجتاح العالم فيه منذ عامين ثورة البيانات ،فى أعقاب ما أطلقنا عليه عصر المعلومات .التى نحمد الله عز وجل اننا عشناه، مع مالمسناه من تقدم تكنولوجى ما كان يخطر لنا ببال او نحلم به فى مجال الاتصالات ..واصبحت المعلومات والبيانات فى متناول الجميع بعد ما يزيد عن ٧٠ سنة عندما ناقشت الأمم المتحدة عام ١٩٤٦قانون حرية تداول المعلومات ووافقت عليه أيامها ٨٠ دولة كانت من بينها مصر..

ولكن وللاسف الشديد.. ان الحصول على المعلومات فى مصر بات من الأمور الصعبة ، أو شبه المستحيلة فى اطار البيروقراطية التى تحكم العقلية الحكومية .والحقيقة انه وعلى امتداد مايزيد على النصف قرن عشته فى بلاط صاحبة الجلالة..كانت حرية تداول المعلومات والحصول على البيانات حلما يراود جموع الصحفيين والإعلاميين والباحثين..وصولا الى المعلومة والحقيقةالتى يجب ان يحصل عليها المواطن والتى يكفلها له الدستور ..ولكن وللاسف كانت الحكومات المتعاقبة ،وكل المؤسسات تفرض السرية على كل معلوماتها وبياناتها ، ورغم انشاء جهاز المعلومات ودعم إتخاذ القرار وتبعيته لمجلس الوزراء مباشرة، الا انه كان يسرب المعلومات بتقتير وحساب لا يلبى احتياجات المواطن الى معرفة الحقيقة..ودائما هناك توجيهات من كل الوزارات بحظر افشاء اى معلومة او التحدث الى الصحافة دون إذن مسبق من الوزير نفسه،

ولكن ما يثلج الصدر ان المحلس الأعلى للإعلام انتهى الى وضع مسودة لقانون حرية تداول المعلومات تمهيدا لأرساله الى مجلس الوزراء للموافقة عليه قبل العرض على مجلس النواب فى دورته الحالية لإقراره..

مشروع القانون يتضمن ٢٨ مادة ..مايهمنا منها هو اتاحة المعلومات والبيانات بشفافية مادام الغرض منها إظهار الحقيقة للمواطنين والكشف عن المخالفات الجسيمة للدستوراو القانون، او فضح وقائع الفسادالمالى او إنتهاكات الحقوق الإنسانية للمواطن.

سيد البادى
sayedalhady@gmail.com

تقرير ختام وتوصيات المؤتمر العلمي الرابع والعشرين لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات

«البيانات الكبيرة والتحليلات للأعمال »

ص ٤٠

المؤتمر العلمي الخامس و العشرون لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات حـــول

نحو التحول الرقمي لذكاء منشآت الأعمال المعاصرة

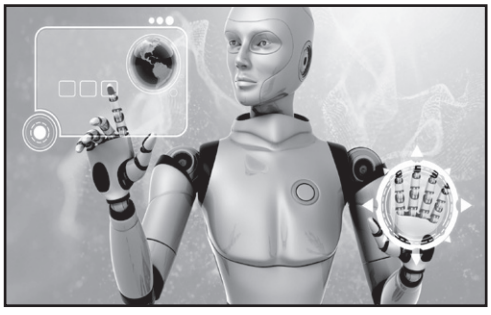

ص ٤٤